الملتقى الدولي حول
فقه المواطنة في الفكر الإسلامي المعاصر
نظمته كلية العلوم الإسلامية جامعة حاج لخضر -باتنة-
يومي 18- 19 نوفمبر 2013م

ورقة بحثية بعنوان:

# المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث
## وإشكالية الهوية والمواطنة للأقليات المسلمة في أوروبا

د/ دليلة رازي
أستاذ محاضر ب
بكلية الشريعة والاقتصاد
– جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة-

**ملخص**

تأتي هذه الورقة لتسلط الضوء على جهد ولى اهتماما خاصا لقضية الهوية والمواطنة من خلال الدراسات والأبحاث والقرارات والفتاوى للمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، وبيان مختلف الآليات والصيغ التي تبناها لعلاج هذه القضية، وتوصلت من خلال العرض إلى أن المجلس يتوق بإنجازاته إلى تحقيق المواطنة الصالحة في المجتمع الإسلامي الأوروبي، حيث أثبت بذلك الدور الكبير الذي يقوم به إزاء ما يفرضه الوجود الإسلامي في أوروبا سعيا به ليكون وجودا إسلاميا حضاريا جامعا بين واجب الحفاظ على الهوية وضرورة الاندماج بمقتضى المواطنة انطلاقا من سياسته الرشيدة وخططه السديدة وتدابيره المحكمة، لتقدم في الأخير بعض المقترحات التي يمكن أن يتطلع بها المجلس لتطوير جهوده وتجويد منتجه العلمي والرفع من مستواه وجعله أكثر فاعلية.

**Abstract**:

This paper aims to shed light on the efforts and special attention given to the issue of identity and citizenship through the studies, research, decisions and fatwas (Islamic legal rulings) of the European Council for Fatwa and Research. It also outlines the various mechanisms and formulas adopted by the Council to address this issue. The paper concludes that the achievements of the Council are aimed at achieving good citizenship in the European Islamic community, as it has proved the significant role it plays in the face of the Islamic presence in Europe, seeking to make it a civilised Islamic presence that combines the duty of preserving identity and the necessity of integration under the requirements of citizenship, based on its wise policies, sound plans and well-considered measures. Finally, the paper offers some suggestions that the Council can look forward to in order to develop its efforts, improve its scientific output and make it more effective.

**تقديم**

لعل من أهم القضايا التي تستشكلها الأقليات المسلمة في بلاد الغرب اليوم قضية الهوية والمواطنة وما يتعلق بها من مسائل: كالانتماء والولاء والاندماج والعزلة... وغيرها، فهذه القضية تواجه اليوم تحديات ومعوقات عديدة ما تطلب من العلماء أن يكرسوا لها جهودهم لمعالجتها، وقد كان للمؤسسات الإسلامية والهيئات الشرعية الدور البارز في هذا الشأن، ولعل المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث كانت له الصدارة في إيلاء هذه القضية أهمية بالغة وعناية خاصة من خلال ما أصدره من بحوث ودراسات وقرارات وفتاوى ... وغيرها من الصيغ والآليات التي اعتمدها لتقديم أنجع الحلول في سبيل رفع الحرج عن الأقليات المسلمة التي تنزع إلى الانخراط في الحياة المجتمعية العامة، وتغضي الطرف عن العزلة وسلبياتها، لتقوم بواجب التنمية الذي تقتضيه المواطنة وفق ما تمليه مبادئ الشريعة الإسلامية وقيمها.

إن هذا العمل المؤسسي القائم على الدراسات العلمية والصادر من مرجع علمي له مكانته على الساحة العلمية وعند الدوائر الأوروبية الرسمية والأهلية، يدعو إلى الاهتمام بمنتجه العلمي والإطلاع على طروحاته والتعرف على أبحاثه ودراساته وإصداراته وتتبع تطوراته والإطلاع على مستجداته؛ لمعرفة دور المجلس في ترشيد القضايا وتوجيهها، وللاستفادة والإفادة منها، ولتيسير عملية التعاون والتبادل العلمي، وللعمل على تجويد هذا الطرح من المنتج العلمي والرفع من مستواه لجعله أكثر فاعلية.

ومساهمة في تحقيق تلك الأهداف جاءت هذه الورقة لتسلط الضوء على جهد ولى اهتماما خاصا لقضية الهوية والمواطنة، فهي تستعرض الدراسات والأبحاث المتعلقة بها، وكذلك القرارات والفتاوى المنبثقة عن تلك الدراسات والأبحاث والتي وردت في البيانات الختامية للمجلس حيث تقوم برصدها، وتعرض الآليات والصيغ التي اعتمدها، لتقوم بدرس تلك الأعمال وتعرج بعدها لطرح بعض المقترحات لتفعيل دور المجلس في ترشيد هذه القضية وتوجيهها.

ولتحقيق هذه الأهداف انتظمت الورقة في خمسة محاور:

**المحور الأول: التعريف بالمجلس والنشأة والأهداف ومصادر الفتوى والعضوية واللجان التابعة والإصدارات[1]**

**اسم المجلس وصفته ومقره:** المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث هيئة إسلامية متخصصة مستقلة، يتكون من مجموعة من العلماء، ومقره الحالي مدينة دبلن بأيرلندا.

**اللقاء التأسيسي:** عقد اللقاء التأسيسي للمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث في مدينة لندن في بريطانيا في الفترة 21-22 من ذي القعدة 1417هـ الموافق 29-30 من شهر آذار (مارس) 1997م، بحضور ما يزيد عن خمسة عشر عالما، وكان ذلك تلبية لدعوة من قبل (إتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا)، وفي هذا اللقاء تم إقرار مسودة الدستور لهذا المجلس.

**هيئات المجلس:** تتألف هيئات المجلس من:

**أولا**: مجلس الأعضاء الرسميين من الفقهاء والعلماء الذين يتم اختيارهم وفقا لشروط مقررة ضمن اللائحة الداخلية للمجلس، ويراعى في اختيارهم تمثيل الاتجاهات الفقهية المتعددة والاختصاصات الهامة الأخرى المحققة لأغراض المجلس وتمثيل الأقطار الأوروبية ما أمكن.

**ثانيا**: الأعضاء المراقبين وهم المستشارون والخبراء الذين يتم اختيارهم من بين العلماء المسلمين المعروفين ببحوثهم العميقة ودراساتهم الجادة المركزة التي لها صلة باهتمامات المجلس، ويمكن أن تكون عضويتهم دائمة أو مؤقتة لجلسة واحدة أو أكثر.

**أهداف المجلس**: يتوخى المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث تحقيق الأهداف الآتية:

1-إيجاد التقارب بين علماء الساحة الأوروبية، والعمل على توحيد الآراء الفقهية فيما بينهم حول القضايا الفقهية المهمة.

2- إصدار فتاوى جماعية تسد حاجة المسلمين في أوروبا وتحل مشكلاتهم، وتنظم تفاعلهم مع المجتمعات الأوروبية في ضوء أحكام الشريعة ومقاصدها.

3-إصدار البحوث والدراسات الشرعية التي تعالج الأمور المستجدة على الساحة الأوروبية بما يحقق مقاصد الشرع ومصالح الخلق.

4-ترشيد المسلمين في أوروبا عامة وشباب الصحوة خاصة، وذلك عن طريق نشر المفاهيم الإسلامية الأصلية والفتاوى الشرعية القويمة.

**وسائل تحقيق الأهداف**: يسعى المجلس لتحقيق أهدافه من خلال اعتماده على الوسائل الآتية:

1-تشكيل لجان متخصصة من بين أعضاء المجلس ذات مهمة دائمة أو مؤقتة ويعهد إليها القيام بالأعمال التي تساعد على تحقيق أغراض المجلس.

2-الاعتماد على المراجع الفقهية الموثوق بها وخصوصا تلك التي تستند إلى الأدلة الصحيحة.

3-الاستفادة من الفتاوى والبحوث الصادرة عن المجامع الفقهية والمؤسسات العلمية الأخرى.

4-بذل المساعي الحثيثة لدى الجهات الرسمية في الدول الأوروبية للاعتراف بالمجلس رسميا، والرجوع إليه لمعرفة أحكام الشريعة الإسلامية.

5-إقامة دورات شرعية لتأهيل العلماء والدعاة.

6-عقد ندوات لدراسة بعض الموضوعات الفقهية.

7-إصدار نشرات وفتاوى دورية وغير دورية وترجمة الفتاوى والبحوث والدراسات إلى اللغات الأوروبية.

8-إصدار مجلة باسم المجلس تنشر فيها مختارات من الفتاوى والبحوث والدراسات التي يناقشها المجلس أو التي تحقق أهدافه.

**مصادر الفتوى وضوابطها وطريقة إصدارها:** جاء في النشرة التعريفية للمجلس أنه يعتمد في إصدار الفتوى على ما يأتي:

1-مصادر التشريع الإسلامي المتفق عليها بين جمهور الأمة وهي القرآن والسنة والإجماع والقياس.

2-مصادر التشريع المختلف فيها وهي: الاستحسان، والمصلحة المرسلة، وسد الذرائع، والاستصحاب، والعرف، ومذهب الصحابي، وشرع من قبلنا، وذلك بشروطها وضوابطها المعروفة عند أهل العلم، ولاسيما إذا كان في الأخذ بها مصلحة للأمة.

وترتكز **منهجيته** على العناصر الآتية:

1-اعتبار المذاهب الأربعة وغيرها من مذاهب أهل العلم ثروة فقهية عظيمة ويختار منها ما صح دليله وظهرت مصلحته.

2-مراعاة الاستدلال الصحيح في الفتوى، والعزو إلى المصادر المعتمدة، ومعرفة الواقع ومراعاة التيسير.

3-وجوب مراعاة مقاصد الشرع واجتناب الحيل المحظورة المنافية لتحقيق المقاصد.

أما عن **طريقة إصدار الفتاوى والقرارات** فتصدر باسم المجلس في الدورات العادية أو الطارئة بإجماع الحاضرين إن أمكن، أو بأغلبيتهم المطلقة، ويحق للمخالف أو المتوقف من الأعضاء إثبات مخالفته، حسب الأصول المعمول بها في المجامع.

**العضوية:** نص دستور المجلس على أنه يجب أن تجتمع في العضو الشروط الآتية:

1-أن يكون حاصلا على مؤهل شرعي جامعي، أو ممن لزم مجالس العلماء وتخرج على أيديهم، وله معرفة باللغة العربية.

2-أن يكون معروفا بحسن السيرة والالتزام بأحكام الإسلام وآدابه.

3-أن يكون مقيما على الساحة الأوروبية.

4-أن يكون جامعا بين فقه الشرع ومعرفة الواقع.

5-أن توافق عليه الأكثرية المطلقة للأعضاء.

كما نص على أنه يحق لأعضاء المجلس اختيار بعض العلماء لعضوية المجلس من خارج الساحة الأوروبية، ممن تجتمع فيهم شروط العضوية السابقة ما عدا الشرط الثالث، إذا وافقت عليهم الأغلبية المطلقة للأعضاء، على أن لا يتجاوز عددهم (ربع) أعضاء المجلس.

ويراعى في اختيار الأعضاء تمثيل الدول الأوروبية التي للمسلمين فيها وجود ظاهر، كما يراعى تمثيل المدارس الفقهية المختلفة، ويعتمد في الترشيح لعضوية المجلس تزكية ثلاثة من أهل العلم الثقات المعروفين.

أما عدد الأعضاء في المجلس فيبلغ في الوقت الحالي 34 عضوا وهم حسب ما ذكر في النشرة التعريفية كالآتي:

**قائمة الأعضاء بحسب الدول**

| | |
|---|---|
| بريطانيا | الشيخ عبد الله بن يوسف الجديع، الشيخ الدكتور صهيب حسن، الشيخ محمد علي صالح المنصور، الشيخ سالم الشيخي، الشيخ المفتي اسماعيل كشوفلي، الأستاذ أحمد كاظم الراوي، الشيخ راشد الغنوشي. |
| فرنسا | الشيخ الدكتور عبد المجيد النجار الأمين العام المساعد، الشيخ الدكتور أحمد جاء بالله، الشيخ أنيس قرقاح، الشيخ العربي بشري، الشيخ طاهر مهدي. |
| ألمانيا | الشيخ محمد صديق، الشيخ الدكتور محمد الهواري، الشيخ نهاد عبد القدوس سفتسي. |
| السعودية | الشيخ عبد الله بن بية، الشيخ الدكتور عبد الستار أبو غدة، الشيخ الدكتور حمزة الشريف الفغر. |
| قطر | الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي رئيس المجلس، الشيخ الدكتور علي القراه الداغي. |
| السودان | الشيخ الدكتور أحمد علي الإمام، الشيخ الدكتور عصام البشير. |
| ايرلندا | الشيخ حسين محمد حلاوة الأمين العام للمجلس |
| النرويج | الشيخ محبوب الرحمن. |
| النمسا | الشيخ مصطفى ملا أغلو. |
| هولندا | الشيخ البقالي الخمار. |
| البوسنة | الشيخ الدكتور مصطفى سيريتش. |
| سويسرا | الشيخ يوسف إبرام. |
| كندا | الشيخ الدكتور جمال بدوي. |
| أمريكا | الدكتور صلاح الدين سلطان. |
| لبنان | الشيخ القاضي فيصل المولوي نائب رئيس المجلس. |
| مصر | الشيخ الدكتور حسين حامد حسان. |
| الكويت | الشيخ الدكتور عجيل النشمي. |
| موريتانيا | الشيخ القاضي عبد الله بن علي سالم. |

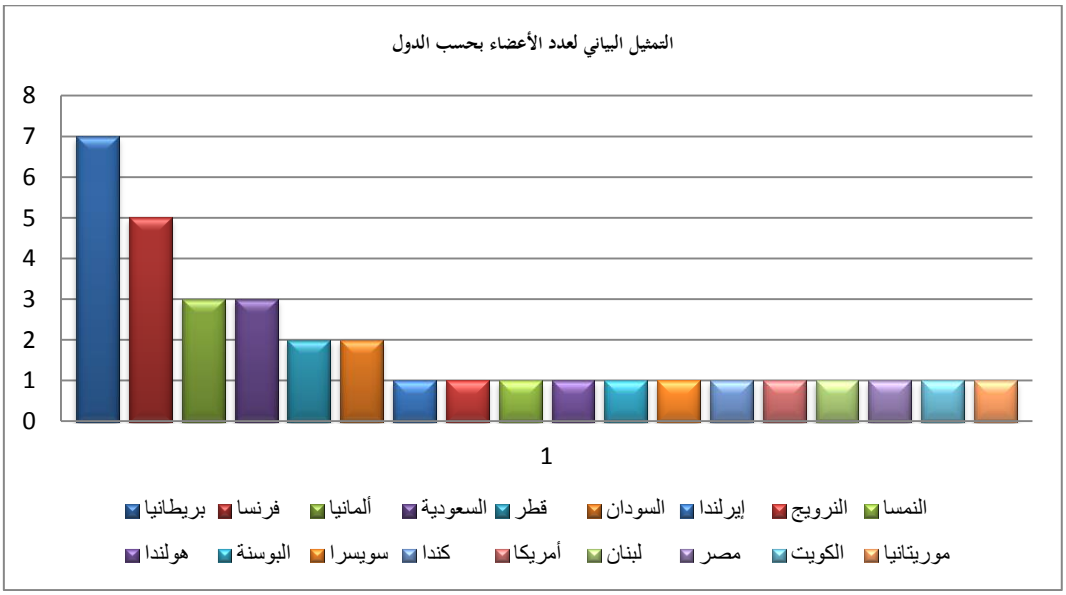


وحسب ما ورد في حوار للأمين العام على الإنترنيت، فإن في المجلس الأوروبي نسبة 2 % لأعضاء متخصصين في مجالات متنوعة، مثل الطب أو القانون وغيره، ويستعين بهم في مناقشة أية مسألة تتعلق بتخصصاتهم[2].

**اللجان الفرعية التابعة للمجلس:** يكون المجلس من بين أعضائه والاختصاصيين لجانا دائمة أو مؤقتة لتحقيق أغراضه، وللأعضاء أن يشاركوا في أكثر من لجنة واحدة، ومن بين لجان المجلس الدائمة نذكر ما يلي:

**أولا: لجنة البحوث والدراسات والترجمة والنشر.**

**ثانيا: لجنة الإفتاء.**

**ثالثا: لجنة التخطيط.**

**رابعا: لجنة الحوار.**

**إصدارات المجلس:** حسبما جاء في وسائل تحقيق الأهداف سابقا فإن المجلس يقيم دورة عادية واحدة على الأقل في سنة، وقد يعقد دورة طارئة متى لزم الأمر ودعت الظروف لدراسة شؤون الأروبيين وعلاج مشاكلهم المختلفة، ولقد عقد منذ تأسيسه إلى الآن ثلاثة وعشرين دورة آخرها عقدت بمدينة سراييفو- البوسنة والهرسك- في الفترة 16-19 شعبان 1434هـ الموافق 25-28 حزيران (يونيو) 2013م، وكان موضوعها (**أحكام الأطعمة والذبائح والأشربة وما يخص مسلمي أوروبا في ذلك**)، عرض فيها اثنا عشر بحثا في هذا الموضوع بالإضافة إلى ثلاثة بحوث في حكم إخراج القيمة في زكاة الفطر، وفي آخر كل دورة يصدر بيانات ختامية متضمنة لقرارات وفتاوى وبعض التوصيات للمسلمين المقيمين في أوروبا.

كما أن المجلس يقوم بإصدار مجلات ينشر فيها مختارات من البحوث والدراسات والقرارات والفتاوى بما يحقق أهداف المجلس، ويصدر أيضا نشرات وفتاوى دورية وغير دورية باللغة العربية وبمختلف اللغات الأوروبية، كما يصدر أيضا كتبا تعالج مختلف القضايا، وقد صدر منها لحد الآن خمسة كتب، تركزت في معظمها على مايخص شؤون المسلمين في أوروبا مما هو متعلق بقضية المواطنة كما هو ملحوظ وهي:

**1-فقه المواطنة للمسلمين في أوروبا** للدكتور عبد المجيد النجار.

2-**تقسيم المعمورة في الفقه الإسلامي وأثره في الواقع** للشيخ يوسف الجديع.

**3-مسلمو أوروبا والمشاركة السياسية - ملامح الواقع وخيارات التطوير** - للدكتور حسام شاكر.

**4-الدين والسياسة** للشيخ يوسف القرضاوي.

**5-فتاوى وقرارات المجلس** - المجموعتان الأولى الثانية - (المجلس الأوروبي).

**المحور الثاني: رصد الأعمال العلمية للمجلس في حل إشكالية الهوية والمواطنة للمسلمين في أوروبا**

إدراكا لأهمية النهوض بالإسلام والمسلمين في أوروبا والسعي بهم نحو الشراكة الحضارية ودفعهم ليؤدوا دورهم الريادي والحضاري المنشود، وليكونوا فاعلين مؤثرين في مجتمعهم، مندمجين فيه وليسوا على هامشه منزوين أو معزولين، مكتفين بالاستهلاك والانفعال دون أن تكون لهم الشراكة في مختلف جوانب الحياة، وأن يبرزوا محاسن الإسلام فيها ويتمثلوها للدعوة والإرشاد - وكل ذلك مع الحفاظ على هويتهم وشخصيتهم الإسلامية، إذ لا بد من تحقيق التوازن بين الاندماج والمشاركة الحضارية وبين الحفاظ على الهوية، ومع صعوبة تطبيق هذه المعادلة - فإن المجلس الأوروبي للإفتاء

والبحوث تكلف جهدا وحمل على عاتقه أداء هذا الدور الخطير والهام ليحقق مطالب الإسلام ويجعل معينه الخصب يتدفق عبر روافد الحياة المجتمعية في أوروبا، ولهذا فهو لم يأل جهدا في سبيل إيجاد مختلف الحلول لشؤون مسلمي أوروبا، وكان من أبرز القضايا التي ساهم فيها بالبحث والدراسة وحظيت بالاهتمام الوافر قضية الهوية والمواطنة وما يتعلق بها من مسائل: كالولاء والبراء والاندماج والعزلة والإقامة والهجرة...، وكذا القضايا التي لها الدور البارز في تكريس مبادئ المواطنة، كمسائل الأسرة والمعاملات والسياسة والاقتصاد والأمن...، فمثل هذه المسائل لها ارتباط وثيق بقضية المواطنة وتجسيدها في تلك الدول، من هنا اضطلع المجلس بهذه المهمة ونظر في مختلف هذه القضايا، وسعى لتقديم معالجات حصيفة لها مبنية على فقه دقيق متميز، نظرا لما يتطلبه الواقع الأوروبي من النظر الخاص في مثل هذه القضايا ذات الطابع المعقد والمركب، والتي تتطلب بالإضافة إلى سعة العلم ومعرفة الواقع، البحث العميق والجاد، والبصيرة النافذة، والرؤية الواسعة، والنظر الثاقب...

قام المجلس بدراسة هذه القضية وولى لها جهدا خاصا فأفردها بدورة علمية، وكان ذلك في الدورة العادية السابعة عشرة، والتي انعقدت بمدينة سراييفو بدولة البوسنة والهرسك في الفترة من: 28 ربيع الآخر – 2 جمادى الأولى 1428هـ الموافق لـ 15-19 أيار (مايو) 2007م وكان موضوعها: "**المسلمون في أوروبا المواطنة والاندماج**"، وتوجت على إثرها بإصدارات من البحوث والقرارات والفتاوى، وكان قد تناول في الدورة السابقة لها موضوعا هاما مما تقتضيه المواطنة وهو موضوع: "**الفقه السياسي للمسلمين في أوروبا**"، وقد عقدت بمدينة استانبول في تركيا في الفترة من: 7-13 جمادى الآخرة 1427هـ الموافق لـ 3-9 تموز (يوليو) 2006م، كما وتوجت أيضا بإصدارات علمية[3]، ولا بد من التنبيه إلى أن المجلس كان حريصا على مدى دوراته الخمس عشرة الماضية والدورات التالية على دفع المسلمين في أوروبا إلى تحقيق التعايش والاندماج الإيجابي الذي لا يعتمد على الترخص والذوبان، بل على الأصول والثوابت مع المرونة في الفروع، فكانت من مهماته الأساسية تكريس مبادئ المواطنة والحفاظ عليها، وضرورة الاندماج والتحذير من الذوبان، ولهذا كانت أكثر جهوده تنصب في هذا الإطار، خدمة لما سطره من أهداف وللرسالة التي تحمل أداءها.

ولسعة البحوث والمسائل نكتفي بإيراد ما جاء في الدورتين السادسة عشرة والسابعة عشرة من الكتب والبحوث والقرارات والفتاوى لتعلقها المباشر بالقضية، فمما قدمه المجلس من الأعمال ما يلي:

**أولا: الكتب**

وهذه الكتب التي ستذكر يصدرها المجلس ضمن سلسلة تحمل اسم: "**كتاب المجلس**" وهي تتناول قضية المواطنة ومقتضياتها، وهذا التناول اتسم بعمق في البحث وتوسع في الحجم إيفاء بحق هذه القضية المطروحة، وإدراكا لأهميتها في وسط مسلمي أوروبا، ويمكن وصف ما جاء فيها بإيجاز وذلك كما يلي:

1-**الدين والسياسة للشيخ يوسف القرضاوي**[4]: وهذا الكتاب أصله بحث كتبه الشيخ القرضاوي ليفتتح به الندوة التي عقدها المجلس في دورته السادسة عشر، وقد بين من خلال كتابه أن السياسة لا يمكن أن تنفصل عن الدين، بل الواجب أن تسترشد بالدين ليوجهها إلى الحق، ويرشدها إلى الخير، كما بين فيه كيف تنخرط الأقلية المسلمة في أوروبا

وغيرها في الشؤون السياسية، وكيف تنتفع بها لخدمة وجودها الديني وهويتها الثقافية، ومصلحتها الجماعية، وكيف تتجنب مزالقها.

وقد قال في مقدمة كتابه: "وإني لأرجو أن تحقق هذه الطبعة هدفها في تثقيف الأقليات المسلمة في أوروبا، حتى يندمجوا في مجتمعهم ولا ينعزلوا عنه، اندماجا إيجابيا، صحيا، وهو ما عبرت عنه من قديم بعبارة: استقامة بلا انغلاق، واندماج بلا ذوبان، ونفي الذوبان هنا: التفريط في العقيدة والفرائض الدينية، وانتهاك المحرمات العظيمة التي نهى عنها الإسلام، وخصوصا الكبائر الموبقات، والحذر كل الحذر من التقليد الأعمى للمجتمع الغربي في تقاليده وسلوكياته التي لا يقرها أي دين"[5].

**2- تقسيم المعمورة في الفقه الإسلامي وأثره في الواقع للشيخ عبد الله بن يوسف الجديع**[6]: وهذا الكتاب يدرس النظرة للعالم في الشريعة الإسلامية من خلال نصوصها ثم في تاريخها التشريعي، حيث كانت العلاقات العالمية تقوم على الخصومة، ومن ثم النظر في أثر التقسيم على الواقع، ويهدف الكتاب إلى الإجابة عن سؤالين:

**أولهما**: هل التقسيم السياسي التاريخي للمعمورة لم يزل قائما؟ وما أثره على الواقع؟.

و**ثانيهما**: ما مدى تأثير هذا التقسيم على الأحكام الشرعية.

وقد ألجأته الدراسة لتحرير البيان لعدة قضايا: كقضية الهجرة، والجهاد، والحكم، والعلاقات الدولية، والمواطنة وولاء المواطنة، وغيرها...

وقد توصل من خلال دراسته إلى نتائج مهمة للغاية منها: أن تغير طبيعة استحقاق المواطنة في القانون الدولي اليوم والمعبر عنه بـ "الجنسية" منح تمكنا إضافيا للمسلم خارج دار الإسلام التاريخية، ساوى على أساسه بمقتضى القانون سائر مواطنين البلد في الحقوق المدنية، والتي منها الممارسة الذاتية للدين، وحرية إبرازه والدعوة إليه،... كما منح على أساسه السعة في المطالبة بحقوق مدنية إضافية، كتطبيق الخصائص الدينية المتعلقة بأحوال الأسرة، والحق في المشاركة السياسية التي تكون بها مفاتيح التصرف في إقامة العدل ونشر الفضيلة وعمران البلاد،... وأن هذه البلاد يصح وصفها بكونها (دار عدل) إن لم يصح إطلاق وصفها (بدار الإسلام)، لما للإنسان فيها من حفظ كرامته وإبقاء حريته...

**3-مسلمو أوروبا والمشاركة السياسية – ملامح الواقع وخيارات التطوير – للدكتور/ حسام شاكر**[7]: هذا الكتاب يعالج قضية المشاركة السياسية لمسلمي أوروبا، بالنظر في واقعها والبحث في سبيل تطويرها وآفاق النهوض بها، وفيه حدد الدكتور مفهوم مصطلح المشاركة الإسلامية، فقد ذكر أن المشاركة الإسلامية لا يقصد بها المشاركة المنبثقة عن توجيهات الدين، بل تفترض بالممارسة الرشيدة لمسلمي أوروبا في الساحة السياسية المحلية والقطرية والقارية أن تكون منسجمة بقدر معقول مع خصوصيات البيئة السياسية الأوروبية وغير متعارضة مع قيم الإسلام وتوجيهاته وتعاليمه، وهو ما ينبغي منه تحقيق تفاعلهم الإيجابي المثمر مع الساحة السياسية، فالمشاركة السياسية الرشيدة لمسلمي أوروبا في مقاصدها العامة هي تجسيد بليغ للمواطنة الصالحة في المجتمعات الأوروبية، لما يترتب عليها من أدوار ينبغي النهوض بها في شتى المجالات،... كما أثبت ارتباطها الوثيق بالمشاركة المجتمعية، إذ لا يمكن تصورها بمعزل عنها، وأوضح في طيات كتابه أن

المشاركة السياسية مرتبطة بتحديات عدة ومحفوفة بتساؤلات كثيرة ذات طابع معقد ومركب تستلزم الدرس والبحث والنظر،...وبين الوسائل والأدوات المنشودة لتفعيل المشاركة في الساحة السياسية، وأوضح مواصفات المشاركة الفاعلة، ومقومات النهوض بها، وغيرها مما توصل إليه من الخلاصات والنتائج وهي كثيرة...

4-**فقه المواطنة للمسلمين في أوروبا للدكتور/ عبد المجيد النجار**[8]: هذا الكتاب حاول المؤلف فيه التأصيل لفقه تتفاعل فيه الأصول الشرعية مع واقع المسلمين في أوروبا، لتصدر منه أحكاما تتوافق ومقصد المواطنة الصالحة التي أصبحت هدفا للوجود الإسلامي في أوروبا، سعيا ليكون وجودهم في مجتمعهم وجود شراكة حضارية مع مكوناته المختلفة، يسهمون في حل مشاكله ويتفاعلون معه بالاندماج الإيجابي دون البقاء على الأطراف والهوامش.

**ثانيا: البحوث والدراسات:** من البحوث والدراسات التي قدمها المجلس حول هذه القضية ما يلي[9]:

1 – الدين والسياسة في الإسلام تأصيلاً ورد شبهات. للدكتور يوسف القرضاوي.

2 – السياسة والدين بين المبادئ والتاريخ. للدكتور سعيد حارب.

3 – موقع الدين في النظم السياسية الأوروبية. للدكتور جون بوبرو.

4 – السياسة والدين في ظل العلمانية في أوروبا. للدكتور رفيق عبد السلام.

5 – تقييم عام للفقه السياسي الإسلامي. للدكتور صلاح الدين أرقه دان.

6 – مراجعات في الفقه السياسي الإسلامي. للدكتور عبد الستار أبو غدة.

7 – تجديد فقه السياسة الشرعية. للدكتور عبد المجيد النجار.

8 – الشورى بين الأصول الإسلامية ومجريات الواقع. للدكتور أحمد علي الإمام.

9 – التعددية في الفقه السياسي الإسلامي. للشيخ راشد الغنوشي.

10- المشاركة السياسية لغير المسلمين في المجتمع الإسلامي (القضاء). للدكتور عصام البشير.

11 – الخلافة أو الديمقراطية. للدكتور صهيب حسن.

12 – الشورى والديمقراطية – الوفاق والفراق – للشيخ حسين حلاوة.

13- تأصيل الموقف الشرعي للعمل السياسي للأقليات المسلمة بأوروبا. للشيخ فيصل مولوي.

14- الآفاق المستقبلية للعمل السياسي للأقليات المسلمة بأوروبا. للأستاذ أحمد رمضان.

15 – حيثيات التغيير النوعي لإدارة المشروع الإسلامي في أوروبا. للدكتور خالد محمود.

16 – أصول الفقه السياسي للأقليات المسلمة بأوروبا. للدكتورة نادية محمود مصطفى.

17 – العمل السياسي الإسلامي في تركيا بين مبادئ الإسلام ومقتضيات العلمانية. للأستاذ ياسين أكتاي.

18- المشاركة السياسية للمسلمين في أوروبا من منظور أوروبي. للدكتور أوليفي روا

19 – الأصول والقواعد الشرعية الضابطة للعمل السياسي بأوروبا. للدكتور علي القره داغي.

20 – ضوابط الانتخابات للأقليات المسلمة بالغرب. للدكتور صلاح سلطان.

21-العمل السياسي للأقليات المسلمة بأوروبا بين ضوابط الشريعة ومقتضيات العلمانية.للدكتور أحمد جاء بالله.

22 – الولاء السياسي للمسلمين في أوروبا بين المقتضيات العقدية والمقتضيات الوطنية. للشيخ عبدالله بن بيه.
23 – تقسيم الدور في النظر الفقهي وأثره في الواقع. للشيخ عبدالله بن يوسف الجديع.
24 – المبادئ الأخلاقية الضابطة للعمل السياسي الإسلامي بأوروبا. للشيخ مصطفى أغلو.
25 – المسلمون في أوروبا ومناصرة قضايا المسلمين – أحكام وضوابط – للشيخ سالم الشيخي.
26 – الإطار العقدي والمقاصدي للمواطنة والاندماج. للدكتور يوسف القرضاوي.
27 – الولاء بين الدين والمواطنة. للشيخ عبدالله بن بيه.
28 – حقوق الأقليات غير المسلمة في الدولة العثمانية. للشيخ مصطفى ملا أوغلو.
29 – التجربة التاريخية للاندماج من خلال مدرسة الغازي خُسْرَو بك. للدكتور مصطفى تسيريتش.
30 – واقع الوجود الإسلامي بأوروبا. للدكتور محمد الهواري.
31 – أثر اندماج المسلمين في أمريكا الشمالية. للدكتور جمال بدوي.
32 – المواطنة في ديار غير إسلامية بين النافين والمثبتين. للدكتور صلاح سلطان.
33 – الشراكة الحضارية مدخلاً للاندماج. للدكتور عبد المجيد النجار.
34 – السياسات الأوروبية ودورها في اندماج المسلمين (بالإنجليزية). للدكتور مَوْريتس بِيرخَر.
35 – قواعد الاندماج الإيجابي. للشيخ حسين حلاوة.
36 – المسلم مواطناً في أوروبا. للشيخ فيصل مولوي.
37 – المسلمون بأوروبا بين واجب المواطنة وحفظ الهوية. للدكتور أحمد جاء بالله.
38 – حكم مشاركة المسلمين في مجتمعات الأقليات اجتماعياً وسياسياً. للدكتور حمزة بن حسين الشريف.
39 – الدور الدعوي في تحقيق المواطنة. للشيخ متولي موسى.
40 – دور الحوار في المواطنة والاندماج. للشيخ راشد الغنوشي.
41 – دور الأسرة المسلمة في الاندماج. للشيخ سالم الشيخي.
42 – المواطنة من خلال مبدأ تزكية وإصلاح الجماعة. للدكتور أحمد علي الإمام.
43 – دور المنظمات الإسلامية في الاندماج. للأستاذ شكيب بن مخلوف.

**ثالثا: القرارات والفتاوى**[10]: ومن القرارات والفتاوى التي أصدرها المجلس بعد الدراسة والمباحثة العلمية:

1–قرار 16/1: حول المسلمون مواطنون ومقيمون في أوروبا.
2–قرار 16/2: قرار في ولاء المسلم في البلاد الأوربية.
3–قرار 16/3: قرار في حكم الإقامة في غير البلاد الإسلامية.
4–قرار 16/4: قرار بشأن المواءمة بين التقيد بالثوابت وبين مقتضيات المواطنة.
5–قرار 16/5: قرار في المشاركة السياسية أحكامها وضوابطها.
6–قرار 17/2: قرار في تحديد مفهوم الاندماج ومقتضياته.

7-قرار 17/3: قرار بشأن تشكيل لجنة لمتابعة ملف الاندماج سواء للمسلمين أم للجهات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني.

ويمكن إضافة القرارات الآتية المنبثقة من الدورات الخامسة والسادسة والسابعة، لما لهذه المسائل من التعلق الواضح بقضية الاندماج وأثرها عليها.

8-قرار5/5: قرار مشاركة المرأة في العمل العام. (الدورة الخامسة).

9- قرار 6/3: قرار بشأن تهنئة غير المسلمين في أعيادهم. (الدورة السادسة).

10- إقرار عدد من الأسس لفقه الأقليات، من أبرزها الحفاظ على هوية المجموعات الإسلامية في أوروبا، وضوابط انفتاحها على محيطها وتأثيرها الإيجابي فيه،كالمحافظة على وحدتها وشخصتها الجماعية، وتنمية بعد المواطنة لديها.( الدورة السابعة).

**ومن الفتاوى**

1- فتوى في إقامة المسلم في بلاد الكفر.

2- فتوى إعطاء الصدقة للفقراء الغرب.

3- فتوى في حكم تحية غير المسلمين بلفظ السلام.

هذا وكما أسلفت الذكر فإن فعاليات المجلس لحث مسلمي أوروبا على التعايش والاندماج الإيجابي الشرعي مع واقعهم ومجتمعهم ودفعم نحو الشراكة الحضارية ما يجعلهم يتمتعون بكامل الحقوق مع الالتزام بالواجبات والقوانين السائدة بمقتضى وطنيتهم، واعتبارهم جزءا من المجتمع الأوروبي، تظهر في كامل دوراته المنجزة وتظهر من خلال توعياته المستمرة كما يبدو ذلك فيما يختتم به دوراته من توجيه بعض التوصيات للمسلمين، وتذكيرهم بواجباتهم الدينية والوطنية وضرورة الالتزام بها، واحترام كل ما تقتضيه المواطنة من مبادئ وقيم والعمل بها، كالأخوة الإنسانية والدينية، والتعاون والسماحة والاعتدال والتزام الحوار الهادئ البناء، ونشر ثقافة السلم والأمن باجتناب كل مظاهر العنف وصوره، وتحذيرهم من التشدد والتزمت وسلوك مسلك التطرف حتى لا يسيئوا إلى الإسلام، ... وتشجيعهم على إقامة دورات وبرامج تعمل على تحقيق الاندماج الإيجابي، والمشاركة الفعالة في الأنشطة بمختلف أنواعها السياسية والاجتماعية والبيئية وعلى مستوى الدولة، وضرورة السعي إلى الاعتراف الرسمي بالإسلام كدين، وبالمسلمين كأقلية لها حقوقها التي كفلتها الشرائع والدساتير والمواثيق، على غرار الأقليات الدينية الأخرى في التمتع بحقوقهم كاملة...

بالإضافة إلى الجهود السابقة فإن المجلس كان من ضمن المشاركين في وضع مشروع "**ميثاق المسلمين في أوروبا**"، والذي تم إطلاقه عبر ندوة جامعة بمدينة بروكسل في يناير 2008م، وكان قد تضمن بنودا هامة للمواطنة وهي[11]:

1. إن المسلمين في أوروبا يحترمون القوانين والسلطات القائمة عليها، ولا يمنعهم ذلك، ضمن ما هو مكفول لجميع المواطنين، من الدفاع عن حقوقهم والتعبير عن آرائهم ومواقفهم أفرادا ومجموعات، وذلك فيما هو عائد إلى شؤونهم

الخاصة كفئة دينية أو فيما يتعلق بالشأن العام كمواطنين، وإن ما قد يعرُض من تباين بين ما تقتضيه بعض القوانين وبين ما يتّصل بجوانب دينية خاصة، فللمسلمين أن يتوجهوا إلى الجهات المعنية لمراعاة احتياجاتهم والوصول إلى الحلول المناسبة.

2 . إن المسلمين في أوروبا يلتزمون بمبدأ حياد الدولة فيما يتصل بالشأن الديني، حيث يقتضي ذلك التعامل العادل مع الأديان وتمكين معتنقيها من التعبير عن معتقداتهم وممارسة شعائرهم بشكل فردي وجماعي في المجال الخاص والعام، كما ما هو منصوص عليه في مواثيق حقوق الإنسان والأعراف الأوروبية والدولية، ومن هذا المنطلق فإن من حق المسلمين في أوروبا كفئة دينية أن يقيموا مساجدهم ومؤسساتهم الدينية والتربوية والاجتماعية الخاصة بهم، وأن يمارسوا عباداتهم، وأن يطبقوا مقتضيات دينهم في أمورهم الحياتية مما هو متعلق بخصوصياتهم في الطعام واللباس وغير ذلك.

3 . إن المسلمين في أوروبا، بصفتهم مواطنين أوروبيين، يعتبرون أن من واجبهم أن يعملوا من أجل الصالح العام وأن يكون حرصهم على أداء واجباتهم كحرصهم على المطالبة بحقوقهم. وإن من مقتضيات الفهم الإسلامي السليم، أن يكون المسلم مواطنا فاعلا في الحياة الإجتماعية، منتجا ومبادرا وساعيا لنفع غيره .

4 . إن المسلمين مدعوون إلى الإندماج الإيجابي في مجتمعاتهم، اندماجا يقوم على التوازن بين الحفاظ على هويتهم الدينية وبين مقتضيات المواطنة، وإن كل اندماج لا يعترف بحق المسلمين في الحفاظ على شخصيتهم الإسلامية وحقهم في أدائهم لواجباتهم الدينية، لا يخدم في حقيقة الأمر مصلحة المسلمين ولا مصلحة مجتمعاتهم الأوروبية التي ينتمون إليها.

5 . إن المسلمين في أوروبا مدعوون إلى الانخراط في الشأن السياسي العام من منطلق المواطنة الفاعلة، إذ أن من أهم مقتضيات المواطنة الصالحة، المشاركة السياسية بدءاً من الإدلاء بالتصويت في الانتخابات إلى التعاطي مع الهيئات السياسية، ومما يشجع على ذلك انفتاح هذه الهيئات على جميع أفراد المجتمع وفئاته، انفتاحا يستوعب جميع الطاقات والأفكار.

6 . إن المسلمين في أوروبا، وهم يعيشون في مجتمعات متعددة المذاهب الدينية والفلسفية، يؤكدون احترامهم لهذه التعددية، وهم يعتقدون بأن الإسلام يقرّ مبدأ التنوع والاختلاف بين الناس ولا يضيق بواقع التعددية القائم بينهم، بل يدعو إلى التعارف والتعاون والتكامل بين أبناء المجتمع الواحد.

**:يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ9** [الحجرات: 13].

فقد ساهم المجلس في هذا الحدث الهام والذي كان له الصدى الكبير في وسط المجتمع الأوروبي على اختلاف مستوياتهم، وهو يمثل كما يبرز أحد ممثلي اتحاد المنظمات الإسلامية بأوروبا "نقلة نوعية في العمل الإسلامي الأوروبي؛ لأنه لأول مرة يضع المواطنة ويقدمها على الهوية الدينية، ولكن دون أن يكون الأمر متعارضا بينهما"[12].

**المحور الثالث: آليات وصيغ المجلس في علاج إشكالية الهوية والمواطنة للمسلمين في أوروبا**

يتخذ المجلس آليات وصيغ عديدة عند إصداره للأحكام في قضايا الأقليات التي اختص بها، ومن ذلك قضية الهوية والمواطنة، ولعل الآليات والصيغ التي اعتمدها لحل هذه القضية هي نفسها الآليات والصيغ التي تبناها لحل سائر القضايا، كما أن بينهما تداخل واضح إذ دراسة المجلس لسائر القضايا تنحو في غاياتها نحو تحقيق الاندماج الإيجابي وهدف المواطنة، وقد تراءى لنا من خلال الدراسة وتتبع إصدارات المجلس وجهوده أن آلياته وصيغه تظهر فيما يلي:

**أولا: من ناحية الشكل (آليات تنظيمية)**

1- **تبني اجراءات لاختيار الأعضاء:** وهي مبنية على الموضوعية والأمانة والدقة، حيث نجد المجلس حسبما ورد في اللائحة الداخلية له وضع شروطا عدة اشترط توفرها لمن يتصدى للبحث والاجتهاد والفتوى، كما سن قواعد للترشيح ينبغي على المجلس اتباعها أثناء اختياره للأعضاء المرشحين، وهذه القواعد إضافة إلى كونها تضبط سير عمل الاجتهاد للعضو المرشح، فإنها ملائمة للوضع الأوروبي، كاعتبارها من ضمن القواعد: **مراعاة تمثيل الدول الأوروبية:** كونهم أدرى بواقعهم وأعرف بظروف بلدهم، وكذا **مراعاة تمثيل المدارس الفقهية:** وهو ما يتناسب مع الوضع الذي عليه المسلمون في أوروبا لشهودها الانقسامات الطائفية والمذهبية،... ،إضافة إلى شروط أخرى تبعث على الثقة التامة بالأعضاء والاطمئنان إلى قراراتهم وفتاواهم.

2-**اجراءات تنظيمية لضبط الفتوى:** يتخذ المجلس إجراءات تنظيمية خاصة كآلية لضمان صحة الأحكام ودقتها ومصداقيتها وضبطها مثلما هو مبين في المادة الخامسة من لائحة المجلس.

3- **الاجتهاد الجماعي:** فالمجلس ككل المجامع والهيئات يتخذ هذه الآلية وسيلة للاجتهاد، وهي تبعث على الاطمئنان لقرارات المجلس وفتاواه، ذلك لأن الجماعة يندر فيها الوقوع في الخطأ، ولهذا كانت تلك الاصدارات تكتسب صفة الاحترام والتقدير والقبول، وتتأكد الجماعة هنا لأن الافتاء للمسلمين في البلاد الأوروبية يتطلب نظرا استراتيجيا، وهو ما يسميه عبد المجيد النجار بالإفتاء الحضاري، ولهذا كان هدف المجلس أن ييسر للمسلمين العيش وفق ما تمليه مبادئ الإسلام وقواعده، وأن يتفاعلوا مع هذا المجتمع من منطلق هويتهم الإسلامية تفاعلا إيجابيا يكونون فيه مسهمين في تطوره الحضاري[13].

4- **تنظيم دورات علمية:** حيث أفرد المجلس موضوع المواطنة بدورة علمية، وقد أشرت إليها سابقا، كما تناول بعض المسائل ذات تعلق بهذا الموضوع في مختلف الدورات الأخرى.

5- **إجراءات تنظيمية لإصدار القرارات:** من ضمن الاجراءات التنظيمية كذلك ما نصت عليه مجلة المجلس في الخطوات المنهجية المتبعة أثناء المباحثة العلمية والتي تضمن إصدار الأحكام عن ثبات ويقين، فقد جاء فيها ما يلي: "درج المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث على أن تكون قراراته وفتاواه في شتى القضايا مبنية على بحوث مستفيضة تجري في مواضيع تلك القرارات والفتاوى، ثم تطرح على المجلس ليتم فيها حوار واسع، تستبين به أركان الموضوع وأبعاده المختلفة، ما تعلق منها بالواقع محل الفتوى أو القرار، وما تعلق بالفقه ذي الصلة بها، فإذا ما اطمئن إلى أن البحث قد استوفى مداه اجتهد في إصدار الفتوى، وإلا فإنه قد يؤجل ذلك إلى حين يتم الاستيفاء"[14].

6- **تشكيل لجان لمتابعة بعض القضايا:** وقد شكل لجنة لمتابعة ملف الهوية والاندماج وذلك حسب ما جاء في قرار: 17/3.

7- **إصدار منشورات علمية** من الكتب والمجلات والقرارات والفتاوى، حتى ينتفع بها المسلمون بأوروبا، وترشدهم لما فيه صلاحهم، ولتوعيتهم بدورهم الريادي للمشاركة في صنع مستقبل وطنهم وفق ضوابط يسترشدون بها لتحفظ عليهم هويتهم الدينية، ويحققوا الموازنة الدقيقة بينها وبين الانخراط في المجتمع لأداء ذلك الدور.

8- **فتح موقع خاص على الانترنيت:** لتسهيل الاتصالات وعملية التبادل العلمي ونشر المنجزات العلمية.

**ثانيا: من ناحية المضمون (آليات موضوعية)**

1- **اختيار القضايا محل الدراسة:** يضبط المجلس القضايا من حيث أولوية الدراسة، إذ يتخير من القضايا التي تكون مناط بحثه وإفتائه، ويرتب أولوياتها حتى يحقق الدور الذي ينشده في دفع مسلمي أوروبا ليكونوا شركاء في الحياة الحضارية وما تقتضيه المواطنة في مجالات عدة[15].

2- **ضبط مصادر ومراجع الأحكام والفتاوى:** يعتمد المجلس حسبما ورد في النشرة التعريفية له على عدة مراجع؛ فمصادره الأولى تتمثل في الكتاب والسنة ثم الإجماع والقياس ثم تأتي المصادر التبعية، وكذا يجعل من التراث الفقهي الإسلامي مرجعا له بكل ما يحويه من الآراء: راجحه ومرجوحه، قويه وضعيفه، وهكذا...، كما يجعل ما وصلت إليه المجامع الفقهية المختلفة من القرارات والفتاوى منطلقا لاجتهاداته وفتاواه.

3- **الاجتهاد:** الاجتهاد في المجلس يأخذ صيغ عدة، فيأتي على صيغة الاجتهاد الانتقائي، ويأتي على صيغة الاجتهاد الانشائي، كما يأتي على صيغة جامعة بينهما وهو الاجتهاد الانتقائي الانشائي.

4-**أدوات الاجتهاد:** يعتمد المجلس على الأصول الاجتهادية العامة مع توجيهها توجيها يتناسب مع خصوصيات الوضع محل النظر الاجتهادي، وهو وضع المسلمين الأقلية في أوروبا، مع محاولة استثمار لمستثنياتها مما يفيد في الاجتهاد، فالمجلس يعتمد القواعد الأصولية والقواعد الفقهية ومستثنياتها، ويعتبر مقاصد التشريع ويتوسع في الأخذ بها لكن ضمن ضوابط وقيود، ويراعي الواقع الأوروبي على أن له خصوصية في فقه الأقليات المسلمة، ولهذا يعطي له مزيدا من العناية، لأن الواقع الأوروبي معقد أشد التعقيد ومتشابك أشد التشابك، والوجود الإسلامي في هذا الواقع هو أيضا معقد ومتشابك، بالنظر إلى غربته عن أصوله، واختلافه عن محيطه، ولهذا يدعو إلى دراسة هذا الواقع دراسة مستوفية حتى أنه قد يستعين بغير المسلمين من الخبراء والمتخصصين[16]، وذلك حتى يصدر أحكاما محققة لمقاصد الدين، ويذكر عبد المجيد النجار أن هناك من الفتاوى ما تصدر في شأن هذا الوجود ولكن يكون له مآل بمقتضى تلك الملابسات المعقدة غير المآل الذي قدر المجتهد أن تؤول إليه، وذلك بسبب من خفاء تلك الملابسات[17].

5- **إعداد بحوث في القضايا محل الدراسة:** وتعتبر هذه البحوث الوسيلة الأهم للمجلس، ذلك لأن هذا المجلس يتصدى لكثير من القضايا التي ليس لها نظائر سابقة، وبالتالي فهو يستوفي جهده من خلال البحوث لاستجلاء

الواقع الأوروبي في أبعاده المختلفة، وفي بسط الخيارات الفقهية المتعلقة بها، واستبصار مآلاتها، ليصل إلى قرارات تتوافق ومقاصد الشرع[18].

6- **إقامة ندوات علمية**: وهي تسمح بالتداول في القضايا المطروحة في شمول وتوسع وعمق، متخذة من الحوار وسيلة للمقابلة بين الأراء، وتباري الحجاج، مما يجعل الحصيلة العلمية ذات أهمية كبيرة موثوق بها يمكن أن تكون مادة لاجتهادات فقهية تعالج أحوال المسلمين بأوروبا[19].

7- **الاستفادة من القوانين الأوروبية**: يحرص المجلس على الاستفادة مما هو متاح في القوانين الأوروبية لتحقيق أهدافه المرسومة، وفي هذا الصدد ينبه عبد المجيد النجار على أن "القوانين الأوروبية بها سعة للاندماج، ولكنها غير مستثمرة من قبل المسلمين"[20].

**المحور الرابع: تحليل ودراسة أعمال المجلس في علاج إشكالية الهوية والمواطنة للمسلمين في أوروبا.**

لقد سعى المجلس بإنجازاته إلى تحقيق المواطنة الصالحة في المجتمع الإسلامي الأوروبي من خلال دوراته وندواته وبحوثه وقراراته وفتاواه...وقد اتخذ مختلف الوسائل والآليات من أجل تحقيق هذا الهدف وسلك في ذلك عدة مسالك، وبما أن قضية المواطنة تأخذ البعد الشمولي الواسع إذ تحيط بجميع القضايا والشؤون، فإن الرؤية ستأخذ كذلك هذا البعد، ولهذا تراءى لنا ما سيأتي من خلال رصد الأعمال وتتبع الدراسات والبحوث المنجزة في هذا الباب وجهود المجلس:

1-هذه المنجزات من الدورات والندوات وما انبثق منها من المنشورات العلمية تثبت الدور الكبير الذي يؤديه المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث إزاء ما يفرضه الوجود الإسلامي في أوروبا، سعيا به ليكون وجودا إسلاميا حضاريا جامعا بين واجب الحفاظ على الهوية وضرورة الاندماج بمقتضى المواطنة، على أن يكون هذا الاندماج إيجابيا يسهم في حركة التنمية من جميع جوانبها، ويضفي عليها الطابع الإسلامي الأصيل؛ وهذا نابع عن مهمته في تحمل مسؤولية إيجاد حلول لكبريات القضايا التي تخص الوجود الجماعي للمسلمين، وهي مهمة تقع على عاتقه لزوما، لكون هذه القضايا يستدعي البت فيها جمع من النظار على سعة من العلم بأصول الشرع وفروعه، وعلى دراية كاملة بالواقع وأسبابه، فمثل هذه القضايا تتطلب جهدا جماعيا مؤسسيا لا فرديا مهما أوتي هذا الفرد من نباهة، والمجلس بما يضمه من علماء استطاع أن يضطلع بهذه المهمة لينهض بهذه المجتمعات المسلمة ويصل بها إلى الانخراط في الحياة المجتمعية بسائر مكوناتها بما انتهجه في مسيرته الرشيدة.

2-اشتمال المجلس على مختلف المذاهب والأحزاب بما فيه من وسائل وآليات يعتبر عاملا مهما وخطوة جادة لتأكيد فكرة التقريب بين المذاهب والتخفيف من حدة الخلاف في وسط الأقليات المسلمة، ومن ثم تعزيز منطلقات الوحدة الإسلامية بين الشعوب الإسلامية في مختلف الأقطار،... وكذلك انطلاقا من تبنيه لسياسات عدة كمنطلقات لأعماله كسياسته في اعتبار المصلحة العليا للمسلمين فوق المصالح القطرية والحزبية والمذهبية وغيرها، ... هذا مع الإقرار بأن الواقع الأوروبي لا يزال حافلا بمثل هذه الخلافات، ضف إليها الخلافات العرقية والحركية للمسلمين والتي تعرقل بالدور الريادي والمتكامل للمجلس وتعيق سير المواطنة.

3- المواطنة مفهوم شامل يسع الكثير من مجالات الحياة، والمجلس قد عالج هذه المجالات من منطلق الرؤية الإسلامية بما تقوم عليه من مبادئ وقيم ومثل عليا، ووفق منهج تشريعي رصين حيث قدم لها أحسن علاج من صيدلة الشريعة؛ بما يجعل حقيقة المواطنة تظهر بمظاهرها المختلفة في سائر مناحي الحياة وبأرقى المبادئ والقيم.

4- قرارات المجلس وفتاواه ووصاياه تنطوي على ما يعزز فكرة الأمن ونبذ كل صور العنف ومظاهره والإرهاب بكل أشكاله... خاصة وأنه يؤمن بفكرة الحوار وبضرورة التواصل مع الآخرين، وأن الدعوة إلى الله بالتي هي أحسن واجب مقدس يجب العمل من أجله وتسخير كل الإمكانات له، فليس للعنف مصلحة تذكر، وليس له سوى تشويه صورة الإسلام وصد الناس عنه، بالإضافة إلى أنه يعيق سير المواطنة الصالحة.

5-تتسم قرارات المجلس وفتاواه بالدقة والعمق تستجيب لمختلف معطيات العصر وتواكب مستجداته،كونها صدرت عن تبصر بالواقع وتفقه بالأحكام، فقد سلك المجلس فيها مسلك المباحثة العلمية الرشيدة، فهو لا يقوم بإصدار آرائه إلا بعد بسطها على بساط الحجة والبرهان، وتداولها بالمناقشة والبيان، ودراستها باستيفاء حتى يصل بها إلى حد الاطمئنان بقربها إلى الحق أو كونها هي الحق. جاء في مجلة المجلس ما نصه: " المجلس في كل ما يصدره من فتاوى وقرارات سواء كانت ذات طابع جزئي أو ذات طابع شمولي كلي، لا يصدر من ذلك شيئا إلا بعد إجراء بحوث عميقة في كل من الواقع الأوروبي الذي هو مجال الفتاوى والقرارات، والمسائل الشرعية الفقهية التي تقوم عليها الفتوى، فإذا استبان له الحق بعد الاجتهاد والتحري أصدر ما رآه حقا، وإلا أجل ذلك إلى حين تكتمل المعطيات، وتتجمع المبررات؛ ولذلك فقد درج على سنة حميدة، هي أن يعقد في كل دورة ندوة علمية يشترك فيها أعضاؤه مع من يدعوهم من الخبراء تلقى فيها البحوث وتناقش على نطاق واسع، ثم تطرح الفتاوى والقرارات المتعلقة بما جرى فيه البحث لتناقش على نطاق واسع أيضا، فلا تصدر إلا وقد استوفت أسبابها، وحصل الإطمئنان إليها، والمجلة العلمية التي يصدرها المجلس بأعدادها الأحد عشر، ومنشورات المجلس من الكتب شاهدة على هذا المنهج في العمل، وهذا التحري في إصدار القرارات والفتاوى"[21].

6- إن جهود المجلس تنبو عن وعيه التام بمسؤولية التبليغ والإرشاد وتحمل الدعوة، وتظهر مدى حرصه على الحضور الإسلامي في المجتمعات الأوروبية، من خلال التعبير عن المنطلقات الدينية والمبادئ الإسلامية والأسس الصحيحة، لترشيد العمل الإسلامي وجعله أكثر فاعلية يحقق مقاصد الشرع ويلبي عصرنة الواقع، ومن خلال عمله الدؤوب والمستمر من أجل تحقيق المواطنة الصالحة والمشاركة الإيجابية الفاعلة في مختلف مكونات الحياة.

7- الميثاق الإسلامي الأوروبي الذي شارك فيه المجلس يمثل نقلة نوعية وحدثا هاما يهدف إلى تعزيز الحوار والاندماج في المجتمعات الغربية، وكما يرى الخبراء في الشؤون الإسلامية في أوروبا أن توقيع هذا الميثاق يعتبر خطوة إيجابية حتى إذا لم يتمكن من إزالة جميع الاتهامات المسبقة، ويؤكدون على أن الساحة مواتية الآن لحوار بناء يزيل عقبات التفاهم ويسهل عملية اندماج المسلمين في المجتمعات الأوروبية[22].

8- إن سياسة الاجتهاد التي اعتمدها المجلس الأوروبي في بحوثه وإصداراته من قرارات وفتاوى تعمل على تيسير سبل الاندماج الإيجابي، فلا شك أن تحقيق المواطنة بمقتضياتها لمسلمي أوروبا تقوم على فقه خاص يرتكز على قواعد علمية شرعية، كقاعدة الضرورة، وقاعدة المآلات، ومقصد التيسير، ومقصد رفع الحرج، ...فالمجلس في كثير من أعماله

العلمية اعتمد على هذه القواعد وبنى عليها الكثير من القرارات والفتاوى مراعاة لخصوصية الواقع الأوروبي، وهذا لا يتعارض مع مبادئ التشريع الإسلامي، لأن مقصد الاندماج الإيجابي أمر حتمي ولا يتيسر إلا باتخاذ هذا السبيل، فإذا أريد فعلا لعملية الاندماج أن تتم بنجاح، فلا بد من سلوك هذا المسلك، بل حينها يصبح الأمر واجبا.

هذا ما أدلى به أحمد جاء بالله رئيس اتحاد المنظمات في أوروبا في تصريحات خاصة لشبكة أون لاين إثر انعقاد دورة خاصة بموضوع: "**المعاملات المالية للمسلمين بأوروبا**" قائلا: "من المعروف أن الجالية المسلمة في الغرب هي من أفقر الأقليات في القارة، وبالتالي فإنه لا سبيل إلى تحقيق عملية الاندماج حقيقي لهذه الجالية دون قوة اقتصادية تملكها، وهذا لا يتأتى إلا من خلال وجود تأصيلات وفتاوى جديدة، ولكن في نفس الوقت تستجيب لقواعد الشريعة الإسلامية وأصولها"[23].

وقد اعتبر المجلس هذا البحث ميدانا يراد منه اندماج مسلمي أوروبا في واقعهم الجديد من البوابة الاقتصادية كما صرح به أحد أعضائه[24].

9- المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث يعد مرجعية حقيقية للمسلمين في أوروبا، خاصة وأن إصداراته العلمية من القرارات والفتاوى حظيت باهتمام وقبول غالبية المسلمين على الساحة الأوروبية مع تباين واختلاف المذاهب والأعراف في الأوساط الأوروبية.

**المحور الخامس: تفعيل دور المجلس في توجيه قضية الهوية والمواطنة للمسلمين في أوروبا**

لقد استطاع المجلس أن يتمثل الدور في تحمل مسؤولية مجتمع الأقليات المسلمة وترشيدها نحو الشراكة الحضارية، لتواكب المجتمعات الأوروبية التي تعيش فيها، واضطلع بأداء هذه المهمة الصعبة مع تحقيقه لكثير من الأهداف التي سطرها، غير أنه يتطلع لأن يعمل جاهدا في سبيل تحسين وتجويد منجزاته العلمية والرفع من مستواها، وتطوير جهوده والمبادرات الإيجابية، وفي إطار هذا المسعى قدم العلماء بعض المقترحات لتفعيل دور المجلس بغرض توجيه القضايا وترشيدها، وقد حاولت تقديمها في قالب يخدم القضية التي أنا بصددها مع إضافة بعض ما استلهمته من خلال البحث والدراسة، وهذه المقترحات هي:

1- وضع تخطيط منهجي دقيق لتصنيف القضايا في سلم الأولويات من حيث الدراسة، وذلك للقيام بدور حضاري من منطلقات إسلامية[25].

2- استثمار مستثنيات وخصوصيات علم الأصول وعلم القواعد بالبحث والتوجيه، لمعالجة قضايا المسلمين بأوروبا ومنها قضية الهوية والمواطنة، ومعالجتها بما يخدم مقاصد الشرع، فضلا عن توجيه القضايا الأصولية والقواعد الفقهية العامة نحو ما يخدم تلك القضايا، وقد يشكل من خلال تراكم البحث في هذا الشأن فرعا من القواعد والأصول يندرج ضمنها ويتخصص لدراسة قضايا الأقليات[26].

3- العمل على تأصيل قضايا يستشكلها الكثير من المسلمين بأوروبا ذات البعد العقدي، كقضية الولاء والبراء وقضية التكفير، وقضية الخضوع للقوانين غير الإسلامية... فهذه القضايا لابد من حسمها[27].

4- إعداد بحوث تتعلق بالواقع الأوروبي والتي تفيد في أعمال المجلس وأداء مهمته الاجتهادية، وقد ينتدب للبحث فيها بعض الخبراء والمتخصصين[28].

5- السعي لجعل قضايا المجتمع الأوروبي ومشكلاته محط اهتمام من المجلس، ليكون له فيها رأي شرعي توجيهي يعبر عن الرؤية الإسلامية التي يهدف الوجود الإسلامي بأوروبا إلى أن يكون بها مشاركا حضاريا في مجتمعه الجديد، كقضية العنف، والانحلال الأسري، والحرية والديمقراطية،...كما أن هذا العمل يكسب ثقة المجتمع الأوروبي باعتباره مهتما بقضاياه جملة لا بمشاكل المسلمين بصفة خاصة[29].

6- مواصلة الجهود للعمل على الحد من الخلافات المستمرة في أوساط الأقليات المسلمة، لاسيما وأن الحال يقتضي وضع هذه الخلافات جانبا والاهتمام بالقضايا الكبرى والعمل لها، أهمها الاعتراف بالإسلام كدين رسمي في البلدان، فتوحيد صف الأقليات المسلمة وكلمتها قد ينعكس تماما على تنامي هذا الاعتراف، فضلا عن ذلك فإن الخلافات تعكر صفو حقيقة المواطنة مما تقتضيه من الشعور بالوحدة الوطنية، وتعيق سير الاندماج الإيجابي وتحقيق هدفه الذي يعكس الصورة الحقيقية للإسلام .

7- محاولة العناية بالشباب من خلال بناء مؤسسات اجتماعية وثقافية، وبذل جهد من أجل عملية اندماجهم في المجتمع الأوروبي، من خلال موازنة دقيقة بين الحفاظ على الهوية والقيم الإسلامية والمشاركة الفاعلة في أوجه حياة المجتمع الأوروبي بكل جوانبها: الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية[30].

8- السعي الحثيث للوصول إلى إعتراف رسمي أوروبي بالدين الإسلامي ينسحب على كل دول الاتحاد الأوروبي (الخمس والعشرين) حيث يساهم في تجاوز الكثير من العقبات في الحياة الطبيعية للمسلمين في أوروبا[31].

9- السعي لتحويل حال العداء والخوف والترقب بين أوروبا والعالم العربي والإسلامي إلى وضع يسوده الأمن والاحترام والسلام والتواصل وتبادل المنافع، ولا شك أن هذا السعي يحقق المواطنة بما يحمله مفهومها الدقيق من دلالات ومعان، ويعمل على تكريس مبادئها على أرض الواقع، ويحفظ الهوية الإسلامية، ويحقق هدف الاندماج.

وقد كانت مهمة المجلس السعي لتوحيد الفتوى ومنع البلبلة والصراع الفكري فإنه بذلك يقف في وجه المتعالمين الذي يفتون فيضلون، ويبيحون للمسلمين في ديار الغرب ما لا يبيحه الشرع ولم ينزل به سلطانا، كجواز السرقة والاختلاس والتزوير والغش، وحتى القتل وهم بذلك يسيئون إلى الإسلام، ويضرون بالجاليات الإسلامية أبلغ ضرر، ويصورون المسلمين في أبشع الصور[32].

10- نسبة الخبراء الذين يستعين بهم المجلس من التخصصات الأخرى ضئيلة بالمقارنة مع حجم القضايا وأهميتها، وقد لا يصيب المجلس فيها، مما يستوجب توفير القدر الكافي لاستيفاء هذه القضايا من جميع جوانبها حتى يصل إلى طرح أحكام تحقق فعلا ما ينشده من أهداف ويتوخاه من مقاصد، ولهذا ينبغي العمل على إعداد ذوي الخبرات في الشؤون الأخرى وتهيئتهم ليكونوا مؤهلين لتصوير القضايا تصويرا صحيحا ودقيقا ينعكس أثره على الأحكام الشرعية، ولا يخفى أن سياسة المجلس في إصدار الأحكام تعتمد أساسا على منهج دقيق جامع بين فهم الشرع وفقه الواقع،

ومكونات الواقع الدقيقة، وما فيه من تعقيد وتشابك، وما يطرأ عليه من مستجدات وتطورات، وما يعتريه من تغيرات يصعب التحكم فيها من حيث الزمن والنسبة... كل هذا مما يستوجب الاهتمام بتهيئة الكوادر من ذوي الكفاءات العالية في كل التخصصات، ولا يكتفى بالعدد القليل منهم، بل لا بد من توفير العدد الذي يكفي في كل تخصص لمعرفة صور الوقائع وتحديدها بدقة، لأن تحديد صور المسائل وما يدور في فلكها من ملابسات وما يحيط بها من تشابك وتعقيد قد يحتاج إلى جمع من العلماء وهو الغالب.

11- الاستعانة بهياكل ومؤسسات تعمل على متابعة ملف المواطنة ومقتضياتها، والاحاطة بجميع جوانبها- نظريا وعمليا – على غرار ما قرره المجلس في دورته السابعة عشرة من تشكيل لجنة من المجلس لمتابعة ملف المواطنة والاندماج.

12- تشكيل هياكل ومؤسسات خاصة تعمل على توعية مسلمي أوروبا بما تقتضيه المواطنة الصحيحة، وما تتطلبه من الالتزامات وتستوجبه من حقوق، والحث على ضرورة الاندماج المتوازن مع التقيد بضوابطه المسطرة، والنظر فيما يعترض لهم من صعوبات، وتقديم لهم يد العون خلال مسيرتهم نحو الشراكة الحضارية، وتطلعاتهم إلى دور أكثر فاعلية للمشاركة في صناعة مستقبل أوروبا.

13- تعزيز التواصل بين المجلس ومختلف المؤسسات الأوروبية، وبينه وبين مختلف المجامع الفقهية في العالم، والتعاون والتنسيق فيما بينهم، وتبادل الخبرات والمنجزات العلمية، والمشاركة على الخصوص في النظر إلى قضية المواطنة للمسلمين في بلاد أوروبا، وذلك لما لهذه القضية من أبعاد سياسية وثقافية وإنسانية...، ولخصوصية الواقع الأوروبي، وما يتطلبه من فقه خاص لمعالجته، فهذا يستدعي تكاتف الجهود وتكثيفها، والاسترشاد بمختلف الخبرات مهما كانت، والاستعانة بأهل الاختصاص، فمع أن العلماء يرون أن الناظر في القضايا ينبغي أن يكون من أهل البلد التي يصدر فيه قراره وفتواه لأنه أدرى بواقعهم وأعرافهم وتقاليدهم، إلا أن هذا المحل لا يحتمل هذا الكلام مع صحته، لأن الوضع يستوجب توحيد الجهود لترشيد العمل الإسلامي في هذا الموطن.

14- الاستعانة بالجهود الفردية، فهذا المحل وإن كان لا يسع الاجتهاد على المستوى الفردي لما يتطلبه من جهد جماعي، إلا أنه لا غنية عن الاجتهاد الفردي إذا ما اتصف بالجدية والأصالة وقوة الحجة.

15- على غرار ما ذكر من التباعد القائم بين الدورات التي يقوم بها المجلس وما في ذلك من قصور لظروف خارجة عن نطاقه، ينبغي العمل على زيادة الدورات لمتابعة ملف المواطنة والاندماج على الخصوص، والقضايا المتعلقة بالشؤون الأخرى كونها بوابة الاندماج، ولترشيد مسيرة العمل الإسلامي أكثر، ولدفع الشبه التي يطلقها الأعداد بين الحين والآخر والتي تعيق هذا السير.

16- القيام بدراسات ميدانية لاستجلاء واقع المسلمين بأوروبا لمعرفة مدى تأثرهم بمنجزات المجلس وأعماله، وتتبع آثار تلك القرارات والفتاوى على حياة العاملين بها، لدرك جوانب القصور.

17-لا زالت مشكلة الهوية قائمة في أوساط المسلمين الأوروبيين بالرغم مما قدمه المجلس من دور فعال إلى جانب المؤسسات الأخرى، فلا زال مسلمي أوروبا يستصعبون تطبيق معادلة الحفاظ على الهوية مع ضرورة الاندماج[33].

لكن ومع ذلك تعتبر تلك الجهود خطوة أولية وهامة في طريق تحقيق هدف الاندماج، فلا بد من اتباع سياسة التدرج حتى يتحقق الهدف المنشود، ولا بد من بذل جهد أكبر، وفي هذا الحال المسؤولية مشتركة تقع على الجميع، على المؤسسات الإسلامية في أوروبا وفي العالم، وعلى المجتمع الإسلامي الأوروبي، مع ضرورة تلقي الدعم من قبل السلطات الإسلامية.

---

[1]- انظر: موقع المجلس: www.e.cfr.org . ضمن ملف التعريف بالمجلس واللائحة الداخلية للمجلس.

[2]- انظر: حوار مع الأمين العام للمجلس الدكتور/ حسين حلاوة. www.islameiat.com

[3]- انظر: موقع المجلس: www.e.cfr.org .

[4]- انظر: www.e.cfr.org . من إصدارات المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، دبلن 2007م.

[5]- انظر: القرضاوي، الدين والسياسة، إصدارات المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، دبلن 2007م، ص 3-4. www.e.cfr.org .

[6]- انظر: www.e.cfr.org . من إصدارات المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، دبلن 2007م.

[7]- انظر: www.e.cfr.org . من إصدارات المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، دبلن 2007م.

[8]- انظر: www.e.cfr.org . من إصدارات المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، دبلن 2007م.

[9]- انظر: www.e.cfr.org

[10]- انظر: www.e.cfr.org

[11]- انظر: www.methaq.eu

[12]- انظر: مقال: تحفظات على إخراج الميثاق الإسلامي الأوروبي، صحيفة الوسط البحرينية، العدد 1964، الثلاثاء 22 يناير 2008م الموافق 13 محرم 1429هـ. www.alwasatnews.com

[13]- انظر: النجار: عبد المجيد، فقه المواطنة للمسلمين في أوروبا، إصدارات المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، دبلن، 2007م. www.e.cfr.org

[14]- انظر: المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، مجلة المجلس، المقر الرئيسي للمجلس، دبلن، أيرلندا، العدد3، حزيران 2003م- ربيع الثاني 1424هـ، ص9. www.e.cfr.org

[15]- انظر: النجار، المرجع السابق، ص55.

[16]- انظر: مجلة المجلس، العدد 3، ص9-10.

[17]- انظر: النجار، المرجع السابق، ص58.

[18]- انظر: النجار، المرجع نفسه، ص64.

[19]- انظر: النجار، المرجع نفسه، ص65-67.

[20]- انظر: النجار، المرجع نفسه ، ص15.

[21]- انظر: مجلة المجلس، العدد 11-12، تموز (يوليو) 2008م- رجب 1429هـ، ص9-10.

[22]- انظر: مقال: مسلمو أوروبا يطلقون وثيقة لتعزيز الحوار والاندماج في المجتمعات الأوروبية. مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر، العدد 2705، الأربعاء 14 ذوالقعدة 1429هـ الموافق 12 نوفمبر 2008م. www.okaz.com.sa

[23]- انظر: www.onislam.net بتاريخ 8 يوليو 2008م.

[24]- انظر: www.onislam.net بتاريخ 8 يوليو 2008م.

[25]- انظر: النجار، المرجع السابق ، ص56.

[26]- انظر: النجار، المرجع نفسه ، ص56-57.

[27]- انظر: النجار، المرجع نفسه، ص57.

[28]- انظر: النجار، المرجع نفسه ، ص58.

[29]– انظر: النجار، المرجع نفسه ، ص62.

[30]–انظر: أحمد الراوي: الاسلام والمسلمون والعمل الإسلامي–الواقع–المعوقات–الآمال، مؤتمر الإسلام والغرب في عالم متغير www.islamtoday.net

[31]– انظر: أحمد الراوي، المرجع نفسه.

[32]– انظر: القرضاوي: يوسف، من مقدمة كتاب قرارات وفتاوى المجلس الأوروبي. http://qaradawi.ne

[33] –انظر: أحمد جاء بالله، مسلمو أوروبا... بين المواطنة وهاجس الهوية، بتاريخ: 2013/03/24م، www.aljazeera.net